

سرقة مدرسة خلال العطلة الانتصافية!

القنيطرة - الوطن

ظاهرة سرقة المدارس في محافظة القنيطرة بدأت تطوق على السطح مسلسل سرقة المدارس على أرض المحافظة وفي تجمعات النازحين بريف دمشق لم تتوقف، لتتأجج إدارة مدرسة أيوبا (حلقة ثانية) عند فتح المدرسة صباح أمس لاستقبال الطلاب للفصل الدراسي الثاني بتعرضها للسرقة.

وكإحصاء أولي أجرته الإدارة للوقوف على المفقودات تبين أن السرقات عبارة عن ٣ كمبيوترات وطابعتين وجهاز تخزين الطاقة الكهربائية tbs و«جهاز عرض» بروجكتور) عدد ٥، إضافة إلى جهاز منظم للكهرباء.

وأكد مدير مدرسة أيوبا قيامه على الفور بإخطار وإعلام مديرية تربية القنيطرة والمحافظة بالواقعة بكتب رسمية لاتخاذ الإجراءات اللازمة وتنظيم الضبط اللازم أصولاً.

يشار إلى أنه مع بداية العام الدراسي تعرضت مدرستان للسرقة الأولى في تجمع عرطوز الظهر والثانية في تجمع جديدة عرطوز الفضل، ويبقى السؤال برسم مديرية تربية القنيطرة: أين الحراس، وألم يكن من الأجدي تحويل المستخدمين من الذكور والذين تم تعديل وضعهم من الفئة الخامسة إلى الثانية إلى حراس للمدارس التي ليس فيها حراسة لحين إجراء مسابقة لسد النقص الكبير بعدد الحراس علماً أن الأنظمة تسمح بتحويل الفائض من المستخدمين إلى حراس؟!.

يذكر أن معظم مدارس القنيطرة تعاني من نقص واضح بعدد الحراس وهذا أحد الأسباب لتشجيع اللصوص على السرقة واستباحة المدارس.



الحسن لـ «الوطن»: ألف صيدلي فقط هاجروا في الأزمة نصفهم دراسات عليا

٣٠ بالمئة من الصيدلة المتضررين عادوا إلى مناطقهم

ارتفاع عدد الصيدلة من ٢٦ إلى ٢٩ ألفاً خلال عام



محمد منار حميجو

أعلن نقيب صيدلة سورية محمود الحسن أن نسبة الصيدلة المتضررين الذين عادوا إلى مناطقهم بلغت ٣٠ بالمئة، مؤكداً أن تسهيل إجراءات عودتهم ساهمت إلى حد كبير في عودة نسبة لا بأس بها من الصيدلة.

وفي تصريح خاص لـ «الوطن»، أوضح الحسن أن وزارة الصحة سمحت للصيدلة في الأرياف من العودة من دون إلغاء أذن الفتح ما شجع الكثير منهم على العودة إلى مناطقهم لمجرد عودة الأمان لها.

وأعلن الحسن أن عدد الصيدلة ارتفع من أكثر من ٢٦ إلى نحو ٢٩ ألفاً في العام الماضي، مشيراً إلى أن عدد الذين هاجروا خارج البلاد في ظل الأزمة نحو ألف صيدلي نصفهم دراسات عليا.

وأضاف الحسن: شريحة الصيدلة هم أقل الشرائح التي هاجرت في الأزمة رغم الظروف المعيشية الصعبة التي مروا بها وخصوصاً في المناطق الساخنة، مشيراً إلى أن هناك الكثير من الصيدلة تضررت صيدلياً.

وعما يتعلق بموضوع اللصاقة الليزرية أكد الحسن أن وزارة الصحة بدأت بإلزام معاملة الأدوية بوضعها وذلك منعاً لتزوير الأدوية، معتبراً أنه سيكون لها دور كبير في هذا الموضوع في حال تطبيقها وخصوصاً في الظروف الحالية.

وأكد بعض الصيدلة أن اللصاقة الليزرية لن تكون الحل للقضاء على تزوير الأدوية باعتبار

وأنه لا فقدان لهذا الأدوية رغم قلتها الباهظة، وأشار الحسن إلى التعاون مع شركات الأدوية الإيرانية في هذا المجال.

مؤكداً أن السوق السورية فيها أدوية إيرانية، إضافة إلى التعاون مع الدول الصديقة في هذا المجال.

مشيراً إلى أن المنتج المحلي من الدواء يغطي ٨٥ من السوق منذ فترة ما يدل على تحسن الوضع كثيراً في تصنيع الأدوية، معتبراً أن هذا التحسن انعكس بشكل كبير على المواطن ولا سيما فيما

يتعلق بأسعار أصناف الأدوية. وكان وزارة الصحة أكدت أنه لن يتم رفع أي سعر من أصناف الأدوية وما يتم من رفع بعض الأصناف تكون لبعض الشركات التي تطلب المساواة مع نظيراتها من الشركات الأخرى، وشهدت السوق السورية دخول العديد من أصناف الأدوية المزورة بسبب الظروف التي تمر بها البلاد ما دفع نقابة الصيدلة ووزارة الصحة إلى وضع اللصاقة الليزرية للحد من هذه الظاهرة.

٢٠ مليار صرفها أبناء المنطقة الجنوبية على الدخان خلال العام الماضي

محمود الصالح

والفنيين بجولات الكشف والمتابعة على الحقول الزراعية لمصنوع التبغ، وبلغت المساحة المزروعة في ريف دمشق والقنيطرة ودرعا ٢٢٤ دونماً أنتجت ٣٦ ألف كغ.

وأوضحت القصير في تقريرها أنه لا يوجد إنتاج سجائر في فرع المنطقة الجنوبية بسبب توقف معمل القدم عن الإنتاج، ويتم الآن العمل لإجراء صيانة للمجمع الصناعي في القدم بموجب عقد بقيمة ١٥٠ مليون ليرة، ويختصر الإنتاج في فرع المنطقة الجنوبية في الصاديق الكرونية وتبغ الحوي الفلش حيث تم إنتاج أكثر من ٦٠٠ ألف صندوق كروتون وإنتاج ٨٦ ألف كغ من الدخان الحوي الفلش.

وبين تقرير النقابة أن هناك ٣٤٧٦ طناً من السجائر المحلية بقيمة تجاوزت ١٧,٣ مليار ليرة سورية بينما كانت كمية السجائر المستوردة ٥٣٣ طناً بقيمة ٢,٩٧ مليار ليرة سورية وهناك صادرات ٦ مستورد ٦ أطنان بقيمة ٣١ مليون ليرة سورية. وبلغ عدد رخص بيع الدخان الممنوحة خلال العام الماضي ٧٢١٣ رخصة و١١٨ رخصة رؤساء باعة و١٢١٨ رخصة موزعين وأشكال وشملت هذه الرخص جميع مناطق عمل فرع المنطقة الجنوبية وما زالت المؤسسة تمنح الرخص لبيع الدخان.

أكثر من ٤ آلاف طن من السجائر استهلكها أبناء المنطقة الجنوبية خلال العام الماضي بقيمة تجاوزت ٢٠ مليار ليرة سورية، هذا ما تم الكشف عنه خلال مؤتمر عمال التبغ في دمشق والذي تم خلاله تسليط الضوء على واقع العمال في مؤسسة التبغ ومختلف النشاطات التي نفذت خلال العام الماضي.

أكدت رئيسة مكتب نقابة عمال التبغ في دمشق سميرة القصير في المؤتمر أن مؤسسة التبغ من المؤسسات الوطنية الراحبة وأن الإنتاج المحلي لمعمل الكروتون خلال عام ٢٠١٧ تجاوز ٦ ملايين كروتون بينما بلغ إنتاج معمل الفلش نحو ٨٧ طناً من الدخان الحوي.

وركزت القصير على واقع فرع المنطقة الجنوبية الذي تعرض للخريب من المجموعات الإرهابية، وقد أثر ذلك سلباً على نشاطات العاملين في فرع المنطقة الجنوبية وحرم العمال من الحصول على أي ميزات إضافية، وشهد زراعة المحصول إقبالاً في القنيطرة وريف دمشق نتيجة المزاي الأخيرة بزيادة الأسعار، وعلى الرغم من هذا الإقبال لكن ما زال هناك نقص كبير في الكوادر العاملة في القسم الزراعي في الفرع، وهناك حاجة لسيرات لقيام المهندسين

زيادة موازنة ريف دمشق بنسبة ٢٠ بالمئة في الاستثمارات الجديدة

عبد المنعم مسعود

كشف نائب رئيس المكتب التنفيذي لمحافظة ريف دمشق راتب عدس أن الخطة الاستثمارية للمحافظة خلال العام الحالي زادت بنسبة ٣٠ بالمئة عن العام الماضي لتصل إلى ٣,٨ مليارات ليرة مشيراً إلى وعد حكومي بتقديم مبالغ إضافية على حين تم تنفيذ الخطة بالكامل.

وفي معرض شرحه لصرفيات العام الماضي أمام مجلس محافظة ريف دمشق في جلسته الأولى للعام الحالي أشار عدس إلى أن نسبة الإنجاز في خطة عام ٢٠١٧ بلغت ٨٥ بالمئة وذلك بنحو ٣ مليارات ليرة سورية.

سبوره كشف عضو المكتب التنفيذي المختص منير شعبان عن رصد الحكومة ١٤ مليار ليرة لإعادة تأهيل ٥٢ محطة معالجة بالتعاون مع المنظمات الدولية، ومنها محطة دمير بكلفة ٤ مليارات ليرة ومحطة جبرايا بكلفة ٦,٥ مليارات ليرة لتأهيلها، إضافة إلى ٣,٥ مليارات ليرة لخطة الجرمين شهر بريد.

وأشار شعبان إلى أن رئيس الحكومة خلال زيارته الأخيرة لمناطق المحافظة وجه بإعادة تأهيل محطة المعالجة في جديدة الخاص بالغوطة الشرقية بقيمة ٨٠٠ مليون ليرة وإعادة دراسة محطة معالجة بلدة الهيجانة.

الدالي لـ «الوطن»: التوجه لإحداث هندسة البترول في بانياس.. وكلية هندسة الزراعة بدءاً من العام القادم

التسجيل المباشر لطلاب الفرعين الأدبي والعلمي وفق الحدود الدنيا للمفاضلة

فاهد بك الشريف

وافق مجلس التعليم العالي على التسجيل المباشر للمفاضلة العامة (العام والموازى) للعام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٧ (للطلاب الحائزين الشهادة الثانوية الفرع العلمي للعام ٢٠١٧) وفق الحدود الدنيا المعلن عنها للمفاضلة والشروط الأخرى للطلاب الذين لم يتقدموا إلى هذه المفاضلة ضمن المواعيد المحددة.

كما وافق خلال جلسة له برئاسة وزير التعليم العالي عاطف النذاف، على إعلان التسجيل المباشر للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧ للطلاب الحائزين الشهادة الثانوية الفرع الأدبي للعام ٢٠١٧ وفق الحدود الدنيا المعلن عنها لمن لم يتمكن من التقدم إلى التسجيل ضمن المواعيد المحددة.

وتطبق على الطالب المسجل في الجامعات السورية الحكومية الذي يرغب في تغيير قيده من اختصاص إلى اختصاص آخر قواعد تغيير القيد المعتمد في قرار مجلس التعليم العالي رقم ١٨٠ تاريخ ٢٠١٤/٢/٢٣ المنصوص أحكام التحويل المائل وتغيير القيد في الجامعات السورية الحكومية وذلك بدءاً من العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٧.

كما أقر المجلس إيقاف الاستضافة لطلاب جامعة الفرات (عدا طلاب فرع الرقة) في الجامعات الأخرى ويلتزمون بالعودة إلى الجامعة الأم بدءاً من العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٧، ووافق على تحويل طلاب جامعة الفرات في فرع الرقة تحويلاً ممانئاً إلى الجامعات الأخرى في الاختصاصات التي ليس لها اختصاص مقابل في جامعة الفرات (دير الزور- فرع الحسكة) وفق قواعد التحويل المائل ومن دون النظر إلى درجة القبول في ستة القبول.

وفي تصريح لـ «الوطن»، بين رئيس جامعة طرطوس عصام الدالي أن مجلس التعليم العالي ناقش العديد من المسائل التي تنعكس إيجاباً على وضع الجامعة مستقبلاً فيما يتعلق بإحداث كليات جديدة، مبيناً أن كلية الهندسة الزراعية ستبصر النور بدءاً من العام الدراسي القادم، وخاصة بعد أن تم تأمين البنى التحتية اللازمة وتأمين المقر المخصص للكليّة



رسوم مضاعفة في مفاضلة ملء الشواغر بدل مقاعد العرب والأجانب!

لستوعب بين ٣ و٤ آلاف طالب وطالبة خلال السنوات الخمس.

ولفت الدالي إلى التوجه خلال الفترة القادمة نحو إحداث هندسة البترول في بانياس، كما تم تأمين باصي نقل داخلي من محافظة طرطوس لزوم نقل الطلاب، مشيراً إلى إحداث علوم طبية هذا العام.

ونوه رئيس جامعة طرطوس بأن نحو ٢٥ ألف طالب وطالبة يتقدمون لامتحانات جامعة طرطوس وذلك في العديد من التخصصات، علماً أن الجامعة تضم ١٢ كلية، لافتاً إلى اتخاذ جميع التجهيزات والمستلزمات اللازمة لسير الامتحانات بالشكل المطلوب.

في سياق متصل ورغم شكوى الطلاب واستغرابهم من معاملتهم معاملة الطلاب العرب والأجانب، تستمر وزارة التعليم العالي بتقاضى رسوم تسجيل كبيرة جداً والأوضاع مضاعفة لقاء التسجيل في الدراسات العليا لمفاضلة ملء الشواغر بدل مقاعد العرب والأجانب لخريجي الجامعات الحكومية وغير الحكومية

«الخاصة» لكليات جامعة دمشق ومعاهدها العليا.

وعليه وافق مجلس التعليم العالي على الإعلان عن مفاضلة ملء شواغر لمفاضلة الطلاب العرب والأجانب وفق الشواغر المتوفرة والحدود الدنيا المعلن عنها لكل مفاضلة للعام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨.

هذا وحاولت «الوطن» الاتصال مع معاون وزير التعليم العالي لشؤون الطلاب ونائب رئيس جامعة دمشق لشؤون البحث العلمي والدراسات العليا ولكن تعذر الأمر، علماً أن قرار مجلس التعليم العالي كان ينص للجامعات في السابق على أن تعلن عن مفاضلة ماجستير (شواغر بدل العرب والأجانب) وفق رسوم التعليم الموازي أي ١٠٠ ألف ليرة سورية للتأهيل والتخصص و١١٠ آلاف للأكاديمي، ولكن مفاضلة الشواغر حددت رسم القبول بـ ٣ آلاف دولار لكليات النظرية لكل سنة علماً أن الكليات الطبية تقدر رسم التسجيل فيها به آلاف دولار سنوياً، بحجة أن هذه المقاعد هي حصة العرب والأجانب.

هوية إلكترونية غير قابلة للتزوير قريباً

طرطوس- الوطن

كشف معاون مدير عام الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة علي أن الشركة المغربية التي تم التعاقد معها لتنفيذ البنى التحتية لأجهزة الدفع الإلكتروني في سورية (على غرار الصرافات الآلية) ستباشر عملها خلال يومين، موقفاً أن تنفذ كافة الأعمال المطلوبة منها خلال عام واحد ما يعني تطبيق الدفع الإلكتروني في كافة الأعمال والابتعاد عن التعامل بال نقد (الكاش).

وأوضح علي خلال ورشة العمل التي أقامها فرعاً الجمعية السورية للمعلوماتية ونقابة المحامين بطرطوس بالتعاون مع الهيئة التي قامت بها طرطوس حول (الجريمة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني) أن سورية أصدرت كافة التشريعات المتعلقة بالقضاء الإلكتروني خلال السنوات الماضية باستثناء قانون حماية البيانات الشخصية الذي مازال قيد الدراسة، وطالب بالعمل من قبل الحكومة لإحداث منصات اجتماعية إلكترونية مثل الصين وروسيا وإصدار تشريع لحماية الأمور الشخصية كالألرن لمنع ارتكاب الجرائم الإلكترونية ومعرفة كل من يقوم بها.

ورداً على مداخلات وتساؤلات الحضور المتعلقة بالتأخير المقصود في تطبيق الحكومة الإلكترونية رغم توفر الخبرات والإمكانات في هذا المجال أكد على ضرورة اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة للإفلاحة بالحكومة الإلكترونية نظراً للأهمية البالغة مشيراً إلى أن العمل جار لإصدار الهوية الإلكترونية غير القابلة للتزوير قريباً وإلى الخطوات التي قامت بها الحكومة الحالية لجهة اعتماد المراسلات عبر البريد الإلكتروني بين رئاسة مجلس الوزراء والوزارات في الكثير من الأمور بدل الورق الذي كان يكلف الكثير من الأموال كل عام كاشفاً أن وزارة الإدارة المحلية والبيئة بصدد اعتماد أسلوب البريد الإلكتروني مع المحافظات والوحدات الإدارية قريباً جداً كما سيتم ذلك في وزارة العدل بين كافة المحاكم.

وبخصوص التوقيع الإلكتروني أوضح علي أن التوقيع الإلكتروني مسألة هامة جداً وغير قابلة للاختراق ويمكن في الوقت الحالي الحصول على التوقيع الإلكتروني من خلال (حامل) من الهيئة حصراً بالإضافة

إلى الشهادة الإلكترونية التي تجدد كل عام وصادرة عن منظومة تابعة للدولة السورية (Trustsy) وعن وسائل التواصل الاجتماعي أكد أنه ليس لها أي حجية بالقضاء السوري لعدم إمكانية الإثبات.

من جهته مدير مركز أمن المعلومات في الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة سلمان سليمان تحدث عن الجريمة الإلكترونية من كافة الجوانب مبيناً أن فرع مكافحة الجريمة الإلكترونية بوزارة الداخلية مسؤول عن متابعة وكشف مرتكبي هذه الجرائم وأن الشورة العلمية تؤدي إلى ارتكاب جرائم كالتزوير وتسبب الضرر للمجتمع موضحاً أن البدائل هي بتكوين منصة اجتماعية بديلة عن (الفيسبوك) مع إلباء التوعية المجتمعية أهمية قصوى.

من جانبه أشار نقيب المحامين بطرطوس محمد كناع إلى صدور القوانين الخاصة بالجريمة الإلكترونية مؤخراً والتي تقع في إطار عمل المحامين والقضاء وعلى الجهاز القضائي إثبات الجريمة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني مؤمها بضرورة تنفيذ المحامين وأخذ الحيطه والحذر لاكتشاف الجرائم والتوقيعات المزورة مشيداً بدور الجمعية العلمية السورية وإمكانية الاستعانة بها لإقامة ورش العمل في المستقبل. رئيس فرع الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية بطرطوس حسام علي لفت إلى أن الحكومة بدأت باتخاذ بعض الإجراءات الرقمية في عدد من الحالات لتسهيل العمل «بالحكومة الإلكترونية»، وتبسيط الإجراءات والعمل بالتوقيع الإلكتروني موضحاً أن الدخول بهذه المرحلة الجديدة من العمل يرافقه بالضرورة توعية وتطوير المجتمع وملاحقة الجرائم الإلكترونية وكشفها ومن هنا تأتي أهمية إقامة ورشة العمل لتعريف المجتمع على آلية الجريمة الإلكترونية والتعامل معها وآلية تقاؤها حيث قامت الدولة السورية بإصدار التشريعات اللازمة بدءاً من ٢٠٠٩ التي تحمي المواطن وتقدم الحماية له من هذه الجرائم مشيراً إلى أهمية وقية المعلومات المقدمة في هذه الورشة لتجميع فئات المجتمع للاطلاع على آلية العمل بالشبكة الحاسوبية ووقائد الشهادات الرقمية غير القابلة للاختراق وتقايد الوقوع بالجريمة الإلكترونية.